

## تقرير

على وقع الثورات المندلعة والمتحققة في المنطقة، استفاقت فجأة المؤسسات الاقتصادية والمالية الخاصة بالأسماوية على حقيقة واضحة منذ وقت بعيد، غير أنها محرجة لها: بينت التجربة أن وصفات النمو التي طرحتها طوال عقود غير نافعة، بل إن ناصحتها تدميرية، ولذا فهي الآن تراجع نفسها وتطرح نفسها شريكة في مرحلة الديمقراطية والنمو المستدام، كما طرحت نفسها سابقاً شريكة في مرحلة الاستبداد

## ليبرالية في فخ الثورات

الانتفاضات العربية تعري صندوق النقد والبنك الدوليين

## حسن شقراني

«السؤال هو عن الوظائف ثم الوظائف ثم الوظائف». كانت هذه العبارة لامعة على نحو غير اعتيادي في خطاب دومينيك شتراوس - كان، يوم الخميس الماضي، في إطار اجتماعات الربيع الخاصة بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذي يرأسه، التي اختتمت في نهاية الأسبوع الماضي. فالانتفاضات الشعبية التي عرّت الأنظمة، من شمال أفريقيا حتى الخليج العربي، من كليشيهات ضرورات الاستقرار والنمو المتين، عرّت أيضاً المؤسسات من أي حجة يمكن أن تستخدم في إطار الترويج لبرامج الهيكلية الاقتصادية

والإصلاح التي تتبناها المؤسسات المتمركزة في واشنطن. والوظائف التي تولد في كنف أنظمة ديمقراطية هي التي تؤمن استقرار المجتمعات وتؤسس لغد مستدام، وهذا تحديداً ما حاول شتراوس - كان وزميله في البنك، روبرت زوليك، التشديد عليه أخيراً، أي ببساطة: «بالنسبة إلى معظم شعوب العالم، ماذا يعني أن يكون لديك تعاف اقتصادي بالأرقام الاقتصادية العامة، من دون أن يولد ذلك وظائف؟»، على حدّ تعبير الأول، فيما الثاني كان حريصاً على مفهوم «النمو الدامج»، أي غير التهميشي والمركز لمصلحة قلة من أصحاب الحظوظ أو الصلات العائلية والحزبية والعلاقات

الدولية، مثلما كان يحصل في السابق مباركاً، للمفارقة، من المؤسسات نفسها. وعلى هذا الأساس، حاولت المؤسسات خلال اجتماعاتها نصف السنوية في العاصمة الأميركية، الانخراط، من الباب الواسع، في المرحلة الجديدة التي يجب مقاربتها من واقع أن «نموذج الشرق الأوسط كشف أنه يمكن تسجيل أرقام جيدة في النمو بدون قابلية للاستمرار»، على حدّ تعبير دومينيك شتراوس - كان.

والانخراط يظهر من حديث اللجنة النقدية والمالية الدولية التي تحدد التوجهات السياسية لصندوق النقد الدولي، إذ رأت هذه اللجنة أن «الانعكاسات الاقتصادية للأحداث المسبوبة في اليابان والتطورات في بعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتطلب اهتماماً خاصاً» من جانب الصندوق والبنك. كذلك طالبت لجنة التنمية التي تقدّم المشورة للمؤسسات بـ «تعزيز الدعم للشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، بناءً على معطيات خطيرة هي أن الأحداث في المنطقة «ستكون لها تداعيات اجتماعية واقتصادية دائمة، لكنها مع ذلك ستختلف من بلد إلى آخر». ووفقاً لما أوردته وكالة الصحافة الفرنسية، «AFP»، في الأسبوع الماضي، فإنّ تقديرات الصندوق تفيد بأنّ «الدول العربية المستوردة للنّفط ستسجّل خلال العام الجاري نمواً نسبته نحو 2%»، وهو معدل «غير كاف مقارنة مع نموها السكاني، في ظل الأسعار المرتفعة للمواد الغذائية والطاقة». تقنياً ومالياً، سيظهر الدعم الذي



من تظاهرة اسقاط النظام الطائفي في جبيل (بلال جاويش)

10%

مليار دولار

35

معدل نمو أسعار المستهلك (التضخم) المتوقع في عام 2011 في المنطقة، وهو الأعلى بين المناطق النامية ويزيد من فرص الانتفاضات الشعبية

القروض التي يتوقع أن يُتّيحها صندوق النقد الدولي للدول المستوردة للنّفط في المنطقة، التي تعيش مراحل تحوّل، بحسب رئيسه دومينيك شتراوس - كان

ولكن يبدو هذا الانخراط متأخراً، بل حتى يبدو مثيراً للسخرية، طبقاً للممثل اللبناني الشهير: «مين جرب المجرب كان عقلو مخرب». فلنأخذ مثال تونس حيث هزّ تحرك محمد بو عزيز، الدكتور/ بائع الخضر الذي أحرق نفسه احتجاجاً على غياب العدالة الاجتماعية، تاريخها وأطلق شرارة ثورة أطاحت بنظام زين العابدين بن علي وامتدّت شرقاً لتصل إلى البحرين. ففي هذا البلد الأفريقي الشمالي، يقارب معدل البطالة 15% (وفقاً

يمكن أن يُقدّمه الصندوق بعد انتهاء «التقويم الاقتصادي» الذي كلف بوضعه لصوغ «خطة عمل مشتركة» لخمس مؤسسات دولية للمساعدة من أجل التنمية في المنطقة. كذلك، فإنّ انخراط البنك الدولي في دعم المنطقة سيكون، بحسب رئيسه، حسّاساً جداً، ولذا «علينا أن نتحرر الآن. فانتظار استقرار الوضع سيكون خسارة فرص». وهو يُركّز تحديداً على معدلات التضخم وتأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية على الاستقرار.

## اضطرابات إيجابية

كان هاجس تأثير التحوّلات في المنطقة العربية على الاقتصاد العالمي أساسياً في حديث رئيس البنك الدولي، روبرت زوليك (الصورة)، في الاجتماعات المشتركة بين البنك وصندوق النقد (الدوليين)، فهو حذر من أنّ «تفاقم الأوضاع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمكن أن يخرج نمو الاقتصاد العالمي عن مساره»، ولكن النتائج ستكون محدودة إذا بقيت الأمور عند هذا المستوى من الاضطراب. إلا أن ما يغيب هنا هو أن الاضطراب إيجابي ولمصالحه الشعوب.



## قطاعات

زراعة

مصارف

## التقنيات توفر 70% من مواد الخيم الزراعية

هي: الناس الذين يأتون لعرض بضائعهم، المهتمين بما تتضمنه تلك المعارض للقيام بصفقات الشراء على مستوى كبير، وأخيراً المواطن الذي يحضر لشراء كميات محدودة للاستهلاك الشخصي. ويرتكز تطوير عمل المعارض بالدرجة الأولى على إدخال تقنيات جديدة إلى المعارض وفتح آفاق تسويق متطورة، منها المعارض التي تقام سنوياً، وفقاً لإيضاحات حسين الحاج حسن. أما عملية التسويق (فهي تحتاج إلى نقلة نوعية للوصول إلى الهدف الذي يجب أن يكون مرتبطاً بين المنتج والمستهلك). وهذا الأمر يرتب على المنتج الحصول على الاسم التجاري الخاص بمنتجاته وعلامة الجودة التي تحفظ له الاستمرار في عملية الإنتاج والتسويق، والأهم في ذلك الشهادة الصحية التي تثبت صحة الإنتاج وجودته. وتشدّد الوزير على إتاحة الدعم المطلوب للمهتمين بمسألة التسويق الخارجي التي تخضع لمواصفات ومعايير واضحة ومحددة.

(الأخبار)

إلى جانب الإهمال الرسمي وتحويل سكة البلاد بعيداً عن القطاعات الأساسية، يبقى التثبيث بالطرق والأدوات التقليدية عاملاً أساسياً في تخلف القطاع الزراعي. هذا الموضوع طرحه وزير الزراعة في حكومة تصريف الأعمال، حسين الحاج حسن، خلال إطلاق المعرض الزراعي الرابع في لبنان، باحتفال نظم في بعلبك. وبحسب الوزير، «تعود المشاكل الزراعية التي نواجهها في لبنان إلى التقنيات القديمة المستعملة، ويصير الكثير من المزارعين على الاستمرار في استعمالها». وطرح مثال البيوت البلاستيكية، حيث أظهرت الأرقام أنه إذا اعتمد أصحابها على الطرق الجديدة في تشغيلها، فيمكنهم «توفير ما لا تقل نسبته عن 70% من المواد التي يستعملونها في الزراعة».

والمطلوب الآن من الجميع، تابع حسين الحاج حسن، «التفكير الجذري في سبل الانتقال إلى مرحلة جديدة من خلال تطوير عملنا في المعارض». وفي رأيه، إن هذا التحوّل يتطلب تفعيل دور فئات ثلاث

## 9,2% الفائدة على شهادات الإيداع

معدلات الفائدة على التسليفات بـ1,42 نقطة مئوية. أما معدل الفائدة المثقلة على التسليفات بالدولار فقد بلغ 6,96%، مقارنة مع 6,93% في نهاية 2010، فيما بلغ معدل الفائدة على الوديعة بالدولار 2,85%، مقارنة مع 2,80% في نهاية 2010. كذلك إن معدل الفائدة على الودائع بالدولار لدى مصرف لبنان بلغ 3,40%، مقارنة مع 3,35% في نهاية 2010. بالتزامن مع هذا الأمر، يشهد القطاع المصرفي وضعاً جديداً يتمثل في تراجع وداغ المصارف بالليرة؛ ففي 24 آذار 2011، بلغت 53501 مليار ليرة، أي بتراجع 3188 مليار ليرة، مقارنة مع نهاية 2010، فيما زادت الودائع بالدولار بما يعادل 4043 مليار ليرة لتبلغ ما يعادل 83551 مليار ليرة. ويرجح محللون مصرفيون أن يكون السبب مزيجاً من هروب الودائع بالليرة وتحوّل قسم منها إلى الدولار.

(الأخبار)

تقول إحصاءات جمعية مصارف لبنان، إن مجمل قيمة شهادات الإيداع الصادرة عن مصرف لبنان بالليرة، بلغ 26959 مليار ليرة في نهاية شباط 2011، بمعدل فائدة مثقلة يبلغ 9,20%. فيما تبلغ قيمة الأموال المودعة من المصارف لدى مصرف لبنان 63348 مليار ليرة، بمعدل فائدة يبلغ 2,92%.

وتشير الإحصاءات إلى أنه في نهاية شباط 2011، انخفض معدل فائدة التسليفات على الليرة إلى 7,78%، مقارنة مع 8,01% في نهاية 2010، ومعدل الفائدة المثقلة على سندات الخزينة بالليرة إلى 7,54%، مقارنة مع 7,70% في نهاية 2010. لكن الأغرب أن يكون معدل الفائدة المثقلة على شهادات إيداع مصرف لبنان بالليرة، قد ارتفع إلى 9,20%، مقارنة مع 9,10% في نهاية 2010، فيما بلغ معدل الفائدة المثقلة على الودائع بالليرة 5,65%، مقارنة مع 5,69% في نهاية 2010. وبالتالي، إن معدل الفائدة على شهادات الإيداع الصادرة بالليرة غير مجزّب؛ لكونه أعلى من